ندد بشدة بالأعمال الإرهابية التي تستهدف سمعة اليمن

البرلمان : حادث مأرب لن يؤثر على السكينة العامة في الساحة الوطنية

الدعوة إلى مزيد من تعزيز وتلاحم الوحدة الوطنية وترسيخ قواعد الاصطفاف الوطني تجاه الخارجين عن القانون

التأكيد على الدور المتعاظم لأجهزة الأمن في تتبع العناصر الإرهابية لينالوا جزاءهم

صنعاء/سبأ:

وقف مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة الأخ يحيي على الراعي نائب رئيس المجلس أمام الحادث الإرهابي الإجرامي الشنيع الذي شهدته محافظة مأرب أمس الأول الاثنين وأدى إلى مقتل سبعة من السياح الأسبان واثنين من المواطنين اليمنيين وإصابة آخرين من أعضاء الفوج السياحي الأسباني والمواطنين اليمنيين المرافقين.

وإزاء ذلك يعبر مجلس النواب عن تعازيه الحارة لأسر الضحايا اليمنيين والأسبان ويدين وبشدة هذه الإعمال الإرهابية الإجرامية المجردة من كافة القيم الإسلامية والإنسانية التي تستهدف الإساءة إلى سمعة اليمن وقيم شعبه اليمني الحضاري، كما تستهدف النشاط السياحي والاقتصادي والاستثماري ومحاولة يائسة للحد من جهود الجمهورية اليمنية في مكافحة الإرهاب والتعاون مع الأسرة الدولية في تجفيف منابع هذه الظاهرة.

ويرى مجلس النواب أن الإرهابيين الضالين الذين يقفون وراء مثل هذه الأفعال اللاأخلاقية يسيئون إساءة بالغة لليمن وأمنه واستقراره والسكينة العامة ويفتقدون الى الوازع الديني والأخلاقي وكذا أدنى معايير القيم الإسلامية والوطنية.

ويؤكد مجلس النواب أن هذا الحادث لن يؤثر على السكينة العامة في الساحة الوطنية بل يؤدي إلى الدعوة إلى مزيد من تعزيز وتلاحم الوحدة الوطنية وترسيخ قواعد الاصطفاف الوطني تجاه كافة الخارجين عن الدستور والقانون والنظام والعابثين بأمن الوطن واستقراره ومقومات ازدهاره وتقدمه.

وبهذا الصدد يدعو مجلس النواب كافة المواطنين اليمنيين الى رفع درجة الوعي واليقظة وأخذ الحيطة والحذر من أولئك الإرهابيين والعمل على التعاون مع الأجهزة الأمنية لإلقاء القبض على المخططين والمتعاونين معهم في ارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم الى القضاء لأخذ جزائهم العادل.

ويؤكد مجلس النواب الدور المتعاظم لأجهزة الأمن وقيامها بدورها الوطني وتتبع تلك العناصر الإرهابية لينالوا جزاءهم الرادع وفقا للدستور والقانون.

هذا وقد أقر المجلس تشكيل لجنة من بين أعضائه برئاسة الدكتور جعفر سعيد باصالح نائب رئيس مجلس النواب للقيام بزيارة إلى السفارة الأسبانية لتقديم العزاء بالضحايا الأسبان الذين قضوا في هذا الحادث الأليم.

إلى ذلك ناقش مجلس النواب تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض رقم (25 / 445) لتمويل مشروع طريق حيدان – السمعة – المنزالة بمحافظة صعدة المبرمة بين حكومة اليمن والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 90 مليون ريال سعودي ما يعادل 24 مليون دولار أمريكي .

حيث يبلغ طول مشروع الطريق 70 كيلومتراً وتشمل الأعمال المدنية في هذا المشروع الأعمال الترابية وطبقة الأساس وتحت الأساس وطبقة الرصف الأسفلتي والمنشآت الخرسانية وأعمال الحماية واللوحات الإرشادية وحواجز السلامة .

كما يشمل المشروع الخدمات الاستشارية بما فيها إعداد الدراسات والتصاميم والإشراف على تنفيذ المشروع الذي من المتوقع أن يكتمل تنفيذه بنهاية عام 2009م.

وقد بينت اللجنة المشتركة في تقريرها الى جانب ذلك الاستفسارات المقدمة من جانبها إلى الجانب الحكومي والردود الإيضاحية للمسؤولين المتخصصين تجاه بعض القضايا المرتبطة بتفاصيل هذا القرض وحيثيات المشروع وأهدافه وتوجت تقريرها بحصيلة من الاستنتاجات والتوصيات أثراها أعضاء المجلس بجملة من الآراء والملاحظات الإيجابية .

وعلى الصعيد ذاته ناقش المجلس اتفاقية رقم (26 / 446) مشروع طريق / مجز- غمر- رازح بمحافظة صعدة المبرمة بين الحكومة اليمنية والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 26 مليونا و250 ألف ريال سعودي، ما يعادل 7 ملايين دولار أمريكي بناء على تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط.

ويتكون المشروع من أعمال مدنية تشمل إنشاء طريق اسفلتي بطول 57 كيلومتراً وعرض 7 أمتار وأكتاف بعرض 5ر1 متر وتضم الأعمال الترابية وطبقة الأساس وتحت الاساس وطبقة الرصف الاسفلتي والمنشآت الخرسانية وأعمال الحماية واللوحات الإرشادية وحواجز السلامة ..

فيما تشمل الخدمات الاستشارية إعداد الدراسات والتصاميم والإشراف على تنفيذ المشروع الذي من المتوقع أن يكتمل تنفيذه نهاية العام 2009م .

وقد شملت آراء وملاحظات أعضاء المجلس جوانب القرض وأهدافه ونفاذ الاتفاقية وبداية السحب ونهايته والسداد واستفسارات اللجنة وردود الجانب الحكومي حولها وذلك لما من شأنه إغناء الاستنتاجات ومشروع التوصيات بعدد من الافكاروالرؤى القيمة في هذا المجال .

وسيستكمل المجلس النظر في هذين التقريرين في جلسته القادمة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

أقر المعالجات الخاصة بالمتقاعدين والمقترحة

مجلس الوزراء يقف أمام الجريمة الإرهابية النكراء في مأرب

مايقترفه هؤلاء المجرمون يمثل خروجا سافرا عن قيم ومبادئ ديننا الحنيف

على الأجهزة الأمنية مواصلة جهودها واتخاذ الإجراءات الصارمة لتعقب العناصر الإرهابية

صنعاء/سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس أمام الجريمة الإرهابية النكراء التي جرت أمس الأول الاثنين في محافظة مـأرب، واستهدفت بصورة مباشرة وعن عمد وقصد وترصد موكبا مكونا من أربع سيارات كانت تقل ثلاثة عشر سائحا يحملون الجنسية الاسبانية، وذلك عبر هجوم إرهابي جبان بسيارة مفخخة كان يقودها إرهابي انتحاري أثناء خروج السياح من احد المواقع الأثرية بمأرب، مما أودى بحياة عدد من السياح والمواطنين المتواجدين في الموقع.

وقد عبر المجلس عن إدانته الشديدة واستنكاره لهذا العدوان الإرهابي الغادر.. وأكد انه لن يمر دون أن يلقى مرتكبوه الجزاء العادل والحاسم والرادع وذلك حسب ما تقضي به الشريعة الإسلامية الغراء، والقوانين النافذة في البلاد بحق المجرمين وقطاع الطرق ممن يسعون في الأرض فساداً.. والمروعين للآمنين.

وعبر المجلس عن تعازيه ومواساته الصادقة لأسر الضحايا اليمنيين والأسبان الذين سقطوا جراء هذا العمل الإرهابي الجبان.. مشيداً في الوقت نفسه بالمواقف الصادقة والواضحة للعلماء والشخصيات السياسية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني وفي المقدمة جمعية علماء اليمن، في إدانتهم واستنكارهم لذلك العمل الإجرامي الإرهابي.. ووقوفهم المسؤول صفاً واحداً مع القيادة السياسية في مواجهة هذا العمل العدواني الغادر، والتصدي لكل أعمال العدوان والإرهاب.

وشدد المجلس على الأجهزة الأمنية مواصلة جهودها واتخاذ الإجراءات الصارمة في تعقب كل العناصر الإرهابية التي تقف وراء هذا العمل الإرهابي، وضبطهم وتقديمهم للعدالة لينالوا جزائهم الرادع، والتعامل بحزم وقوة معهم وعلى غرار تعاملها مع العناصر الإرهابية التي أقدمت في الماضي على ارتكاب أعمال إرهابية مشابهة، أضرت بأمن واستقرار الوطن واقتصاده الوطني ومصالحه وسمعته، وأساءت إلى الإسلام والمسلمين ومصالح الأمة.. ذلك ان ما يقترفه هؤلاء المجرمون يمثل خروجاً سافراً عن قيم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف.. ومحاربة لله ورسوله، قال تعالى " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" . صدق الله العظيم.

إلى ذلك أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس المجلس المعالجات الخاصة بأوضاع المتقاعدين المشمولين بأنظمة التقاعد وذلك في ضوء مذكرة الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات وتقرير اللجنة الوزارية المكلفة بهذا الشأن.. حيث اقر المجلس تجميع مراحل زيادات مخصصات المتقاعدين وتنفيذ مرحلتها الأخيرة اعتباراً من شهر يوليو الجاري وبحيث يتم تضمين الزيادات المستحقة في معاشاتهم لهذا الشهر.

وتضمنت المعالجات رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي إلى عشرين ألف ريال عن رواتبهم متدنية أو 50 في المائة من الزيادة المقررة للقوى العاملة بالنسبة للمتقاعدين الذين تقترب معاشاتهم من الحد الأدنى للأجور، أيهما أفضل لهم.

وفيما يتعلق بالحالات التي تتجاوز معاشاتها الحد الأدنى للأجور فقد أقر المجلس منحهم 50 في المائة من الزيادة المقررة لنظرائهم العاملين في الوحدات المشمولة بالزيادات .. ووجه المجلس وزارتي الخدمة المدنية والتأمنيات والمالية وبالتنسيق مع الجهات المعنية استكمال الإجراءات المطلوبة للتنفيذ اعتباراً من الشهر الجاري.

كما اقر المجلس المعالجات المقترحة من قبل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بشأن حالات التعاقد القائمة في الوزارات والجهات الحكومية، بما في ذلك اعتبار كافة حالات التعاقد القائمة لدي تلك الجهات مؤقتة، يتم مراجعتها في ضوء خطة القوى العاملة المقدمة من كل وحدة عن احتياجاتها الفعلية، والتي يتحدد في ضوئها عدد الوظائف التي تشكل احتياجا فعليا يتطلب الامر إعطاء الأولوية في شغلها للمتعاقدين الذين تتناسب مؤهلاتهم وخبراتهم مع متطلبات تلك الوظائف.

وشدد المجلس على استمرارية وقف التعاقد الجديد على وظائف دائمة في جميع وحدات الخدمة العامة، وبحيث تقوم وزارتا الخدمة المدنية والتأمينات والمالية بتنظيم عملية الفصل في الموازنة بين اعتمادات الوظائف الدائمة التي يشترط ان تشغل بشروط تعاقدية كالوظائف الاكاديمية المساعدة (مدرس / معيد) ووظائف الخدمات المعاونة وكذا اعتمادات الاجور التعاقدية للوظائف المؤقتة.

ووجه المجلس بدراسة أي طلبات تتقدم بها الوحدات بشأن حالات التعاقد لديها وتحديد المعالجات لكل حالة على حدة في اطار اجراءات التنفيذ للموازنة الوظيفية لعام 2008م وبالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الاخلال بأسس المفاضلة المعتمدة لتنفيذ عملية التوظيف والالتزام بالاحتياجات الفعلية من القوى العاملة.

ووافق المجلس على مذكرة التفاهم بين بلادنا وقطر بشأن إنشاء مؤسسة قطر للتنمية الموقع عليها أثناء زيارة الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى الدوحة يومي 17 و 18 يونيو المنصرم.

ووجه المجلس وزارة التخطيط والتعاون الدولي باستمرار التواصل والتنسيق مع الجانب القطري الشقيق حول استكمال تخصيص تعهدات قطر في مؤتمر المانحين بلندن، واتخاذ كل ما يلزم لتسهيل إنشاء المؤسسة في اليمن.

ووافق المجلس على المراكز المالية للمؤسسات المحلية للنقل البري في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي عدن وحضرموت وفقا لما تضمنه تقرير اللجنة المشكلة برئاسة الأخ/ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء تلك المؤسسات وذلك كما هي عليه في 31 / 7 / 2006م .

وتضمن التقرير معالجة أوضاع العمالة الفائضة في مؤسسة النقل البري صنعاء والبالغة مائة حالة وإحالتها إلى صندوق الخدمة المدنية ، اعتبارا من 1 / 1 / 2007م.

وأحال المجلس مذكرة وزارة النقل بشأن إنشاء شركة طيران مساهمة للنقل الداخلي إلى لجنة وزارية برئاسة الأخ وزير الشؤون القانونية لمراجعة الموضوع من كافة الجوانب واستيعاب الملاحظات المقدمة بشأنه، وتقديم تقرير بالنتائج إلى اجتماع قادم للمجلس للمناقشة واتخاذ القرار المناسب.

ووافق المجلس على عقد التأسيس الخاص بإنشاء شركة الخدمات الهندسية للطاقة /بسكو/ كشركة مساهمة بين وزارتي الكهرباء والطاقة في الجمهورية اليمنية وجمهورية مصر العربية وبمساهمة بنك التسليف التعاوني الزراعي في اليمن والشركة الاستشارية لهندسة محطات القوى الكهربائية بمصر.

وتهدف الشركة المنشأة إلى تقديم الخدمات الهندسية لقطاع الكهرباء والطاقة في مجالات الدراسات والتصاميم والاستشارات وكذا صيانة وتسهيل المحطات الغازية والتخطيط للتصنيع المحلي في قطاع الطاقة وتجهيزاته وبرامج التدريب والتأهيل والإدارة والتشغيل والصيانة والإحلال لمنشآت الكهرباء والطاقة .

وكلف المجلس الأخوين وزيري الكهرباء والطاقة والشؤون القانونية استكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأن عقد التأسيس والإنشاء.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة المالية بشأن الجهات المتأخرة عن تقديم حساباتها الختامية ومرفقاتها للسنة المالية 2006م.

وقد شدد المجلس على جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة في وحدات السلطتين المركزية والمحلية ووحدات القطاع الاقتصادي والصناديق الخاصة المتأخرة الالتزام بموافاة كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بحساباتها الختامية ومرفقاتها للسنة المالية المنصرمة، طبقا للقانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاته وقانون المؤسسات والشركات وتعديلاته في موعد أقصاه، منتصف شهر يوليو الحالي.

وأكد المجلس على جميع الأخوة الوزراء كل فيما يخصه متابعة تنفيذ هذا القرار وإلزام الجهات المتأخرة بسرعة تقديم حساباتها الختامية ومرفقاتها كاملة ومطابقتها وتصويب أي أخطاء في الموعد المحدد آنفاً.

ووافق المجلس على مشروع القرار المقدم من الأخ وزير الإدارة المحلية بشأن إضافة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني واتحاد نساء اليمن واللجنة الوطنية للمرأة إلى عضوية لجنة إعداد الإستراتيجية الوطنية لتعزيز اللامركزية.

كما وافق المجلس على اتفاقية التعاون الثقافي التربوي والعلمي بين اليمن واسبانيا الصديقة الموقع عليها بصنعاء خلال شهر ابريل من العام الماضي، وتتضمن الاتفاقية الإجراءات المنظمة لتطوير علاقات التعاون بين الشعبين الصديقين في تلك المجالات بما في ذلك إقامة المؤتمرات والأنشطة العلمية والبحثية المشتركة المعززة للمصالح المشتركة بين البلدين الصديقين.

وكلف المجلس الأخ وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع الأخ وزير الشؤون القانونية استكمال الإجراءات القانونية اللازمة بشأن الاتفاقية .

وفيما يتعلق بفعاليات الأخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير الأخ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بشأن نتائج اجتماعات اللجنة المشتركة بين بلادنا والمفوضية الأوروبية، وكذا المشاورات مع الحكومة البلجيكية المنعقدة في بروكسل أواخر شهر يونيو المنصرم، وعلى تقرير الأخ وزير الكهرباء والطاقة حول مشاركته في فعاليات المؤتمر الإقليمي الرابع للطاقة المتجددة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقدة في العاصمة السورية دمشق خلال الفترة –12 24 من الشهر الماضي، وعلى تقرير الأخ وزير الدولة أمين العاصمة الخاص بمشاركته في اجتماعات المجلس الإداري الـ26 والمؤتمر العام الـ11 لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية المنعقدة في العاصمة التركية أنقرة مؤخرا.

في اجتماعه أمس مجلس الشورى:

حادث مأرب الإجرامي يأتي في سياق مخطط إرهابي يستهدف اقتصاد اليمن ونظامه

صنعاء/سبأ:

بدأ مجلس الشورى مناقشاته لموضوع الخدمات السياحية وأهمية تطويرها في الجلسة التي عقدها أمس الثلاثاء برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى في إطار الاجتماع الحادي عشر من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي 2007م.

وقد استهل رئيس مجلس الشورى الاجتماع بكلمة أكد فيها اهتمام المجلس الذي لم ينقطع أبداً بقطاع السياحة بكل مجالاته باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية غنى بالفرص المعززة للتنمية في اليمن.

وعبر رئيس مجلس الشورى في الكلمة عن الأسف البالغ لأن ينعقد اجتماع المجلس في ظل أجواء الهجوم الإرهابي الإجرامي الآثم الذي استهدف مجموعة من السياح الأجانب، عصر أمس الأول الاثنين في محيط معبد اوام بمأرب وذهب ضحيته يمنيان وسبعة أسبان.

وقال إن هذا الحدث لم يستهدف فقط الحركة السياحة في اليمن، ولكنه يأتي كما أتت أحداث سابقة مشابهة، في سياق مخطط إرهابي إجرامي يستهدف اقتصاد اليمن ونظامه الديمقراطي ونهجه المعتدل، وهو حلقة في سلسلة التآمر الذي تحيكه التنظيمات الإرهابية والقوى الظلامية في محاولة يائسة منها لإعاقة مسيرة الديمقراطية والتنمية.

ومضى قائلا: وإذ أعبر عن الثقة الكبيرة بمقدرة الأجهزة الأمنية على تعقب العناصر الإرهابية المجرمة التي خططت ونفذت هذا الاعتداء الإرهابي، فإن الرسالة القوية التي يجب إيصالها إلى أولئك المجرمين، هي أننا مصممون جميعا على المضي خلف قيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في مسيرة التنمية والديمقراطية وفي محاربة الإرهاب والتطرف بكل أشكاله..معبراً عن ثقته بأن اليمن ستنتصر على الإرهابيين ، لأن لدى بلادنا القوي بقائده وبشعبه، من المقومات ما يمكنه من دحر المؤامرات والمخططات الإرهابية الإجرامية والانتصارعليها كما انتصر عليها بالأمس القريب.

وشدد رئيس مجلس الشورى على أن التأثيرات السلبية التي سيتركها حدثٌ بهذا القدر من البشاعة و الحقد، على حركة السياحة في اليمن يجب ألاّ تعطل التحركات الإيجابية التي يشهدها الوطن وتصب في مصلحة تطوير قطاع السياحة..مشيراً إلى أن اجتماع المجلس وحرصه على مناقشة موضوع الخدمات السياحية وأهمية تطويرها إنما يأتي في سياق تلك التحركات والإجراءات، وسيسهم لا شك في إثراء المبادرات والإجراءات المتخذة للنهوض بقطاع السياحة الواعد في بلادنا.

ونوه رئيس مجلس الشورى بما تضمنه برنامج فخامة الأخ الرئيس الانتخابي بشأن السياحة والذي انعكس في مصفوفة عمل حكومية هي اليوم قيد التنفيذ، وبما حفل به من موجهات توفر الظروف الموضوعية اللازمة للنهوض بقطاع السياحة، على النحو الذي يمكن هذا القطاع من تعزيز اقتصاد الوطن بعائداته المتوقعة والمضمونة، والمرتكزة على منتج سياحي يتمتع بميزة التنوع في عناصره.

وقال إن إنشاء حقيبة وزارية تعنى بالسياحة منذ نحو عامين يعد أحد أهم التحولات المؤسسية التي حظي بها قطاع السياحة.. معبرا عن الثقة بأن الجهود التي تبذلها الوزارة حالياً، ستسهم في إنجاز الاستحقاقات ذات الأولوية والمتصلة بتعزيز البنية الهيكلية والمؤسسية والتشريعية اللازمة للارتقاء بقطاع السياحة.

ووصف تلك الاستحقاقات بأنها تمثل عاملاً ضرورياً في تحقيق التوقعات والطموحات التي تضمنتها خطة التنمية الخمسية الثالثة وتوجهات واستراتيجيات وبرامج الدولة الموجهة نحو قطاع السياحة.

وقال رئيس مجلس الشورى إن اهتمام مجلس الشورى بموضوع الخدمات السياحية يعبر عن تقديره لما تمثله من أساس جوهري لصناعة السياحة، إذ هي التي تضفي على المنتج السياحي جاذبية وتمنحه مزايا إضافية تجعله أكثر قدرة على المنافسة إقليميا ودوليا.. مشيدا بما تحقق على هذا الصعيد خلال الفترة الماضية والذي يتجسد في عدد من المنشآت الفندقية والسياحية الأخرى الحديثة وفي الأرقام المتنامية للاستثمارات في مجال التنمية السياحية.

واختتم رئيس مجلس الشورى كلمته بالتأكيد على الأفق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني للسياحة التي وصفها أيضاً بأنها عامل هام من عوامل تطور المجتمعات وتحقيق التقارب بين الحضارات.. معتبرا بأن توجهات القوى الإرهابية الظلامية، من خلال هجوم الأمس الإرهابي، إنما تستهدف هذه الأبعاد والقيم الرائعة التي تزخر بها السياحة.

بعد ذلك قدمت لجنة السياحة والبيئة بمجلس الشورى تقريرها حول الموضوع والذي قام بقراءته الأخوة عبد الحميد الحدي رئيس اللجنة وصالح عباد الخولاني مقرر اللجنة وتوكل المهري عضو اللجنة أعضاء المجلس، حيث تضمن التقرير معلومات ضافية حول حركة السياحة إلى اليمن خلال العقدين الماضيين وواقع الخدمات السياحية في اليمن استنادا إلى نزول ميداني وتقارير رسمية صادرة عن الجهات ذات العلاقة.

وأحاط التقرير بجملة التحديات التي تواجه عملية تطوير الخدمات السياحية .. معدداً أربعاً من تلك التحديات التي ترتبط بجهود جذب المستثمرين وزيادة الطلب على المنتج السياحي اليمني، وتعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، وصياغة الاستراتيجيات والبرامج المحفزة للسياحة في اليمن.

واستعرض التقرير دور وزارة السياحة والجهات المعنية بالسياحة في اليمن، كما استعرض الدور الذي تنهض به الوكالات السياحية، ومتطلبات زيادة تأثير هذا الدور على حجم الحركة السياحية.

كما تناول التقرير أوضاع وسائل النقل والمنافذ الرئيسية للبلاد من مطارات وموانئ، بالإضافة إلى استعراض أهمية المتاحف والمدن التاريخية والمواقع الأثرية في جذب السياح والمتطلبات التي يتعين توفيرها من أجل زيادة دور هذه المرافق في تعظيم العوائد السياحية.

وتضمن التقرير بالتحليل أبرز معوقات الاستثمار في مجال السياحة، وأبان الأهمية القصوى للترويج السياحي في الأسواق الدولية من أجل زيادة فرصة المنتج السياحي اليمني في القدرة على المنافسة.

وتضمن التقرير جملة من التوصيات التي أكدت أهمية العناية بالجانب المعلوماتي وبأهمية توفير الشروط الكفيلة بتشجيع الاستثمار في مجال السياحة، والتوسع في عملية الترويج السياحي، وتوحيد الأوعية الضريبية والرسوم المفروضة على المنشآت السياحية، وإعداد لائحة للتصنيف الفندقي، والاعتناء ببناء وتأهيل الكوادر العاملة في مجال السياحية والمرافق السياحية.

كما أوصى التقرير بضرورة توفر التسهيلات المشجعة على السياحة الداخلية وخصوصاً على صعيد وسائل النقل الجوية والبرية، والعناية بالبنية التحتية للسياحة.

هذا وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى وكان المجلس قد استمع في مستهل الاجتماع إلى قراءة لمحضر اجتماعه السابق وأقره.حضر الاجتماع الأخوة مطهر أحمد تقي رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية، ومحمد محمد مطهر وكيل وزارة السياحة المساعد، وعبده ناجي الصنوي وكيل الهيئة العامة للتنمية السياحية المساعد وعبيد الحطاء مدير عام التخطيط بالهيئة، وعبد الجبار سعيد الصلوي المدير بوزارة السياحة، وممثلون عن جميعة الوكالات السياحية وشركات السياحة في اليمن.

هذا وقد اصدر مجلس الشورى بيانا ادان فيه بشدة الهجوم الانتحاري الإرهابي الإجرامي البشع الذي ارتكبته عناصر إرهابية عصر أمس الأول الاثنين في محيط معبد أوام الأثري بمحافظة مأرب عبر سيارة مفخخة، وأدى إلى استشهاد مواطنين يمنيين ومقتل سبعة سياح أسبان.

فيما يلي نص البيان :

تابع مجلس الشورى بقلق بالغ أنباء الحادث الإجرامي البشع الذي ارتكبته عناصر إرهابية عصر أمس الأول الاثنين في محيط معبد اوام بمحافظة مأرب والذي أدى إلى استشهاد مواطنين يمنيين وسبعة سياح أسبان.

والمجلس وهو يقف أمام هذا الحادث الإجرامي الإرهابي البشع، وفيما يناقش موضوع على صلة بالسياحة، يدين بشدة هذا العمل الإجرامي الإرهابي الغادر والجبان، ويعتبره اعتداء على قيم شعبنا اليمني وأعرافه وتقاليده،وإساءة بالغة إلى ديننا الإسلامي الحنيف ، الذي يعتبر قتل النفس البشرية مخالفا لأحكامه وتعاليمه، هذا ناهيك عما يمثله هذا الاعتداء الغادر، من إرهاب وترويع للآمنين من المواطنين والزوار وإقلاق للأمن والاستقرار والسكينة العامة ، وما يلحقه من أضرار بالغة بالاقتصاد الوطني ومصالح اليمن وعلاقاته مع الدول الشقيقة والصديقة.

إن العناصر الإرهابية وهي تقوم بهذا العمل الإرهابي الآثم الذي هدفت من ورائه إلحاق الضرر بالسياحة وبالاستثمار في المجال السياحي ، وأراقت من خلاله دماء وأزهقت أرواحا بريئة وأشاعت الخراب والدمار، إنما تسدي بعمل بهذا القدر من البشاعة والحقد خدمة مجانية لأهداف ومخططات أعداء شعبنا وامتنا العربية والإسلامية .

إن مجلس الشورى على ثقة بأن هذا العمل الإجرامي بأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية سيزيد من تماسك ووحدة جبهتنا الوطنية ، لا كما خطط له المنفذون والمجرمون ومن يقف وراءهم.

ويعبر في الوقت نفسه عن ثقته الكبيرة بمقدرة الأجهزة الأمنية على ملاحقة العناصر الإرهابية المجرمة والإمساك بها وتقديمها إلى العدالة وفي إحباط المخططات الإرهابية الإجرامية المضرة بأمن وسلامة واستقرار الوطن، والتعامل مع مدبريها ومنفذيها بحزم وقوة تنفيذا لأمر الله سبحانه وتعالى القائل «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم» صدق الله العظيم.

إننا في مجلس الشورى واثقون كل الثقة بأن مسيرة الحرية والديمقراطية والتنمية التي يمضي بها شعبنا اليمني العظيم تحت قيادة فخامة الأخ الرئيس /علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ستنتصر على المخططات الإرهابية لأعداء الحياة والحرية والديمقراطية.

وعليه فإن المجلس يؤكد أهمية التسريع في الإجراءات الهادفة إلى الارتقاء بقطاع السياحة، وتعزيز إمكانيات المنافسة ، أخذا بالتوجهات العامة للدولة التي أعطت لقطاع السياحة مكانة مهمة ضمن برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرى في إجراءات كهذه أفضل رد على مخططات التدمير والهدم التي تقوم بها قوى التطرف والإرهاب وصناع الموت.

ولا يسع مجلس الشورى أمام هذا الحادث الإجرامي إلا أن يتقدم بأحر التعازي والمواساة لأسر الشهداء والضحايا، ويبتهل إلى الله العلي القدير بأن يجنب بلدنا وشعبنا كل سوء ومكروه.

قال تعالى (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) صدق الله العظيم.

14 أكتوبر
البريد الإليكتروني: 14october@14october.com
تصدر عن مؤسسة (14 أكتوبر) للصحافة والطباعة والنشر
المعلا - عدن
الجمهورية اليمنية
مدير التحرير
نجيب مقبل
Nagibmoqbil@hotmail.com
نائب مدير التحرير
محمود ثابت صالح
سكرتير التحرير
محمود غلام حسن
14 أكتوبر - المعلا - عدن الجمهورية اليمنية:
هواتف: 247297-241332-247558
فاكس: 240550-247559 - ص.ب: 5487
الإعلانات: 248050 - الإدارة التجارية: 241186 - العلاقات العامة: 243029
صنعاء - تلفون: 230039 - فاكس: 226314 - لحج: 503729 - أبين: 604172
منطقة ذمار: 420888 - مكتب تعز: 279282